**المحاضرة السادسة: نظريات صنع القرار في السياسة العامة**

**1-نظرية الاختيار الرشيد:** السياسة العامة وفقا لهذا الاقتراب هي محصلة سلسلة متتالية من قرارات الاختيار في ظل معرفة كاملة ومجموعة معروفة تضم كل الاختيارات البديلة، أي دالة العائد التي توضح المنفعة المحتملة لكل بديل، أي احتمالات تحقيق البدائل.

 والسياسة العامة الرشيدة هي التي تحقق أعظم ناتج (عائد) اجتماعي، ومعنى هذا أنه ينبغي على الحكومات أن تختار السياسات التي تنتج مكاسب للمجتمع أكثر مما تكلفه عن أعباء بأكبر قدر ممكن.

 إن الخاصية المميزة لهذا المدخل هو أنه يحاول تقديم حلول شاملة للمشاكل الاجتماعية وخاصة الإدارية، وذلك من خلال تقسيم مراحل السياسة العامة إلى مراحل متسلسلة، ومحاولة إيجاد حل عقلاني بأقل التكاليف وأعظم النتائج وذلك باستخدام عدة أساليب فنية.[[1]](#footnote-2)

 وهناك العديد من المحاولات لتطبيق نظرية الاختيار الرشيد في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية وهذه المحاولات كانت ناجعة إلى حد كبير وساهمت في تطوير ما عرف بالاقتصاد السياسي الجديد.[[2]](#footnote-3)

 وتقوم هذا النظرية على ثلاثة فروض أساسية: الرشادة والكفاءة الاقتصاد، وتتأسس الرشادة على مفهوم الرجل الاقتصادي وهو رجل يسعى لتعظيم الفائدة في ظل ظروف افتراضية في المعرفة الكاملة، فلا توجد عوامل مؤسسة أو سيكولوجية تجعل ترجمة الاختيار الرشيد إلى حركة مستحيلا أو مكلفا أو بطيئا فالحركة نتيجة الاختيار الفردي لا اختيار الجماعة. والعناصر الأساسية لهذا النموذج: [[3]](#footnote-4)

-مجموعة من البدائل السلوكية للاختيار، وهي مجموعة كاملة تضم كل الاختيارات البديلة.

- مجموعة فرعية من البدائل السلوكية يدركها الإنسان أو يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع أو النتائج الممكنة في المستقبل لكل بديل.

- دالة العائد التي توضح المنفعة لكل من تم اختياره (البديل).

- معلومات عن حدوث النتائج المستقبلية إذا تم اختيار بديل معين. وتتحكم الكفاءة والاقتصاد في ترتيب البدائل طبقا للعائد المتوقع منها، التكلفة المحتملة لتبني هذا الاختيار ومقتضى الكفاءة، واختيار البديل الأقدر على تحقيق الهدف ومقتضى الاقتصاد أن تكون النتائج أكبر من التكاليف.

**2-النظرية التراكمية:**

يقوم النموذج التراكمي على افتراض أن السياسات العامة عمليات تراكمية محورها الإضافة لما تم في الماضي، ومحاولة تحسين الوضع بصورة آنية وجزئية.

وقد وضع المفكر السياسي "**شارلس لندبلوم"** ثلاثة محددات لهذه النظرية وهي : الوقت، والتكلفة، وتوافر المعلومات،وهي تحول دون تمكن المؤسسات المخولة برسم السياسات العامة من القيام بنظرة متجددة سنويا لكل البدائل المتاحة للسياسات العامة. وعليه وإزاء هذه المحددات فإن البرامج والمشروعات الراهنة وما يتصل بها من سياسات عامة وموارد وإمكانات تتخذ كقاعدة يبنى عليها، وينحصر الجهد بالتالي في إجراء بعض التعديلات الجزئية إضافة وحذفا ، وغالبا ما تكون الإضافة على تعهدات السياسات العامة الماضية ضئيلة نسبيا[[4]](#footnote-5).ويمكن تلخيص عناصره كالأتي[[5]](#footnote-6):

-يركز صانع القرار على السياسات التي تختلف هامشيا عن السياسات الحالية التي تمثل الوضع الراهن.

-اعتماد عدد محدود من البدائل من قبل صانع القرار، دون إخضاعهم إلى عمليات تحليلية شاملة لدراسة نتائج البدائل المختلفة والاكتفاء فقط بتحليل بعض الآثار الهامة للبرنامج.

-تقوم التراكمية على أساس انه ليس هناك حلول جذرية لقضايا السياسات، أين نجد صانع القرار يحاول تجنب الآثار السلبية المباشرة من خلال التغيير المستمر لطبيعة المشكلة وتعديل الوسائل والغايات التي تظل غير نهائية .

-تعتبر التراكمية أسلوبا علاجيا موجه نحو تخفيف حدة المشاكل الحالية وليس أسلوبا موجها نحو تحقيق أهداف مستقبلية قادمة.

-يشجع أسلوب التراكمي على عملية التفاوض والمساومة بين مجموعات المصالح التي لها اهتمام بالقضية موضوع السياسية. من خلال الاتفاق على نوعية الوسائل وليس الأهداف.

-يسمى هذا الأسلوب بأسلوب "المشي في الوحل" لأنه يركز على السير والتقدم بخطى بطيئة ولا يركز على التخطيط طويل الأجل.

وهنا يتضح يختلف تفكير السياسي في صنع القرار عن المخطط والتكنوقراطي، حيث أن السياسي يتعامل مع الأحداث الواقعة والمعقدة بشكل متدرج من خلال تحسين القرارات وفقا للظروف السائدة ومع مجموع ما يتوفر به من قدرات تمكنه من إعادة النظر المستمرة في طبيعة القرارات. أما المخطط فهو يعتقد أن المشكلة القائمة تحتاج إلى قرار نهائي يتم فيه رصد الإمكانات المادية والبشرية الضرورية للمشكلة**.[[6]](#footnote-7)**

**3-النظرية المزدوجة:**

جاءت النظرية المزدوجة كبديل للنظريتين السابقتين، نظرية الاختيار الرشيد والنظرية التراكمية، و ويطرح عالم الاجتماع "اتزيوني" نظرته المزدوجة ومؤداها انه يمكن لصانع القرار أن يجمع بين هاتين النظرتين في آن واحد عند اتخاذه سياسة معينة وتساعده في الاحتفاظ على النظام فحسبه أن النظرية تحتوي عناصر من كلا النظريتين حيث أن الأولى ترى المشكلة من صورة واسعة ولكن دون التدقيق بينما تنظر الثانية للمشكلة من صورة اصغر ولكن بشكل دقيق يعتمد على استمرارية التصحيح والتقويم لسياسة معينة.[[7]](#footnote-8)

وقد شكلت هذه النظرية ردا على كل من النظريتين السابقتين وهي تمثل اعتبارين أساسيين وهما:[[8]](#footnote-9)

1. أنها تقدم وصفا واقعيا للخيار الراجح الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمده ضمن المجالات المتنوعة والكبيرة.

انه الدليل العملي لمتخذ القرار الفعال، الذي يتيح له الاسترسال في الملاحقة والتعقيب وإجراء التطويرات على المخرجات والتنفيذ.

1. - علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص 50. [↑](#footnote-ref-2)
2. - سليمان أعراج، مرجع سبق ذكره، ص43. [↑](#footnote-ref-3)
3. - مبروك ساحلي،عبد النور ناجي،مرجع سبق ذكره، ص 117. [↑](#footnote-ref-4)
4. - حسين ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، ص ص 129، 130 [↑](#footnote-ref-5)
5. - احمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 122. [↑](#footnote-ref-6)
6. - محمد قاسم القريوتي، مرجع سبق ذكره، 26. [↑](#footnote-ref-7)
7. - جيمس اندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 28. [↑](#footnote-ref-8)
8. - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، 140. [↑](#footnote-ref-9)